S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/696
27 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام
الى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة، المؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦، التي وردت اليّ من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن عليها.

(توقيع) بطرس بطرس غالى

96-21985 280896 280896

المرفـــق

رسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة الى الأمين العام
من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٠٣١، أرفق طي هذا التقرير التاسع عن عمليات قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات (قوة التنفيذ). وسيكون من دواعي تقديري لو تفضلتم بإتاحة هذا التقرير لمجلس الأمن.

إننا نقترب بسرعة من أشد مراحل تنفيذ اتفاق السلم حساسية، أعني الانتخابات التي ستُجرى في أواسط أيلول/سبتمبر. وكنت لهذا السبب قد قمت منذ بضعة أيام بزيارة البوسنة والهرسك برفقة القائد الأعلى لقوات الحلفاء، أوروبا. وكان مرادنا هو الاطلاع على مجريات الأمور مباشرة في هذه الفترة الحرجة التي تسبق فترة الانتخابات. لقد حان الوقت الآن لأن تعمل البوسنة والهرسك على توطيد السلم الذي حققته قوة التنفيذ. فلا بد من إجراء الانتخابات في حينها، والأمر يعود الآن الى الأطراف المعنية لتضطلع بدورها من أجل كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وعلى الرغم مما تلقيناه من جميع الأطراف من تأكيدات أعربت عنها مجددا بالتزامها بالامتثال لاتفاق السلام وبالمساعدة على كفالة تهيئة بيئة حرة ونزيهة للانتخابات، فإنه لا يزال يساورنا القلق إزاء استمرار حوادث المضايقة والتخويف وإعاقة حرية التنقل وحرية عودة المواطنين الى ديارهم. علاوة على ذلك، لا زلنا نرى ما يدعو الى التوتر المستمر داخل الاتحاد، على الرغم من أن الاتفاق بإلغاء دولة "الهرسك - بوسنا" يحظى بالترحيب. وأخيرا، هناك مؤشرات تبعث على القلق بوجود نية للحد من عمليات التفتيش التي تقوم بها قوة التنفيذ، ومن ثم انتهاك شروط الامتثال. على أنه ليس ثمة من شك في أن رد فعل القوة باتخاذها موقفا حازما إزاء هذه التطورات ساعد على التغلب على هذه المشكلة، وخاصة في الحادث الذي وقع في هان بييساك والمذكور في الفقرة ٦ من التقرير.

وفي هذا التقرير الذي هو آخر تقرير يُعد قبل الانتخابات، اسمحوا لي أن أطمئنكم بأن قوة التنفيذ ستواصل إقرار الأمن العام وتوفير قدر كبير من الدعم في مجال السوقيات، خاصة الى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة غير أن موقف الأطراف المعنية سيظل حاسما في منع وقوع أي اضطرابات مدنية ومضايقات للناخبين.

(توقيع)
خافيير سولانا

التذييـــل

التقرير التاسع المقدم الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
عن عمليات قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات

عمليات قوة التنفيذ

١ - تتألف قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات من قرابة ٠٠٠ ٥٣ فرد من جميع دول منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومن ١٦ دولة مساهمة غير أعضاء في الناتو، نشروا في البوسنة والهرسك وكرواتيا. وتجري حاليا إعادة تشكيل قوة التنفيذ بتزويدها بقوات أقدر على الاضطلاع بالمهام المطلوبة منها خلال الفترة المتبقية من مهمتها. ويجري حاليا إحلال وحدات متنقلة، أقدر على الاضطلاع بمهام الدوريات المتزايدة محل بعض الوحدات الأصلية المزودة بأسلحة ثقيلة. وبوجه عام، سيُبقى على مستوى القوات الحالي الى ما بعد الانتخابات التي ستجرى في أيلول/سبتمبر، وسيُبقى على القدرات العامة للقوة حتى كانون الأول/ديسمبر وهو موعد انتهاء ولايتها. والتحضيرات جارية لتبسيط هيكل قيادة القوة استعدادا لإكمال مهمتها في نهاية العام.

٢ - ولا تزال الأصول الجوية لقوة التنفيذ توفر القدرة اللازمة لتأمين المجال الجوي، والدفاع عن القوات البرية التابعة لها ودعمها، وتقديم الدعم للوكالات المدنية في حدود قدرات البعثات، ورصد الامتثال. وقد تم، خلال الفترة الممتدة منذ التقرير الأخير، توقيع مذكرة اتفاق مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بشأن إنشاء منطقة عمليات محصورة بغرض السماح لقوة التنفيذ بالقيام بتحليقات في إطار التدريب على تقديم الدعم الجوي عن كثب. ونتيجة لذلك بدأت قوة التنفيذ رحلات منسقة منتظمة في إطار التدريب لتقديم دعم جوي عن كثب فوق سلافونيا الشرقية، للتدريب على الخطط التنفيذية لتقديم الدعم الجوي عن كثب، إذا لزم الأمر، لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية. كذلك، لا تزال الأصول الجوية لقوة التنفيذ على انتشارها دعما للقوة.

٣ - وقد واصلت قوة التنفيذ، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، أداء مهمتها الأساسية وهي تنفيذ الجوانب العسكرية من اتفاق السلام، بما في ذلك التفتيش والتحقق من الثكنات والمعسكرات الكبيرة ومواقع تخزين أسلحة الدفاع الجوي. وواصلت القوة أيضا الاضطلاع بما أوكل إليها من مهام ثانوية من قبيل تقديم الدعم الى قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة. واستمرت الدوريات البرية والجوية على الخط

الحدودي المشترك بين الكيانات وفي المنطقة الفاصلة، كما استمر رصد عمليات إزالة الألغام. ولا تزال الخطط الرامية الى تقديم الدعم الى القوة التابعة للسلطة الانتقالية في حالة أي انسحاب طارئ قائمة.

٤ - وما زالت الألغام تشكل الخطر الأعظم المحدق بقوة التنفيذ. وفضلا عن ذلك وجهت الى قوة التنفيذ وقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة تهديدات بين آونة وأخرى، ووقعت مؤخرا بعض الحوادث، إلا أن لقوة التنفيذ قدرات قوية وسلطة للاشتباك تمكنها من الدفاع بفعالية عن نفسها وعن قوة الشرطة الدولية ومن توفير الحماية لغيرها من المشاركين في تنفيذ اتفاق السلام، وقد استخدمتها. وقد أدت تكييفات أجريت مؤخرا لخطط عمليات قوة التنفيذ الى زيادة تعزيز أساس التعاون الوثيق والتغطية الأمنية بين قوة التنفيذ وقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة.

٥ - ولا يزال يجري إحراز تقدم صوب انفتاح البلد من خلال تحسين الهياكل الأساسية، مثل الطرق والجسور والسكك الحديدية، مع بذل جهود لفتح المطارات أمام الرحلات التجارية. فقد فتح مطار سراييفو الدولي من جديد للرحلات الجوية المدنية اعتبارا من ١٥ آب/أغسطس بعد أن ظل مغلقا لمدة أربع سنوات. وما زالت الدوريات تسير في جميع أنحاء البوسنة والهرسك تدعمها حملة إعلامية ملائمة، وذلك بغية تعزيز حرية التنقل وإزالة العقبات إينما وجدت. على أنه، في حين انخفض عدد نقاط التفتيش غير القانونية، فإن حرية المدنيين في التنقل مقيدة، ولا يزال يتعين على الأطراف ذاتها توفير مناخ من الثقة العامة يستطيع فيه الناس التنقل بحرية والعودة الى ديارهم.

تعاون الأطراف وامتثالها

٦ - لا يزال يحرز تقدم في مجال التسريح وقد تم وضع معظم القوات والأسلحة الثقيلة للفصائل المتحاربة السابقة في ثكنات. وعلى الرغم من أن الاتجاه العام لا يزال إيجابيا، فقد وقعت مجموعة من الحوادث أثناء الفترة المشمولة بالتقرير أثارت القلق بشأن الامتثال التام للجوانب العسكرية من اتفاق السلام. إذ لا تزال قوة التنفيذ تكتشف أسلحة ومعدات حربية غير معلنة، ويجري التصرف بهذه الأسلحة والمعدات على النحو اللازم تمشيا مع السياسة المعلنة لقيادة قوة التنفيذ. كذلك رفض السماح لقوة التنفيذ من الوصول الى مرفق تابع لقوات صرب البوسنة في هان سييساك. وقد سوّي هذا الأمر بتدخل السلطات السياسية لجمهورية سربسكا، غير أن ذلك لم يتسن قبل تنفيذ الاستعدادات التي أُعلن عنها لقوة التنفيذ تحت شعار "عملية لا تخشى شيئا". وستواصل القوة القيام بعمليات تفتيش المرافق العسكرية لجميع الأطراف في الأوقات والظروف التي تختارها هي، وفقا لأحكام اتفاق السلام. ولا يزال دور قوة التنفيذ في كفالة تقيد جميع الأطراف بالالتزامات العسكرية الواردة في اتفاق السلم يمثل مهمة ذات أولوية.

٧ - وعلى الرغم من أن إنشاء خطوط حافلات لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حقق بعض النجاح، فإنه لا يزال ثمة مجال يثير القلق الشديد وهو حرية تنقل المدنيين، لا سيما حرية عودة المشردين واللاجئين. إذ لا يزال معظم الأطراف يضع عراقيل أمام هذه الحريات بإقامة نقاط تفتيش غير قانونية، واللجوء الى التخويف لطرد الأقليات.

٨ - وقد سحبت القوات الأجنبية النظامية من البوسنة والهرسك، وإن كان لا يزال هناك عدد محدود من الأفراد. ومن ناحية أخرى، يبدو أن جميع أسرى الحرب الذين قررت محكمة الأمم المتحدة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أنه لا توجد بشأنهم أدلة كافية تبرر مواصلة احتجازهم قد أخلي سبيلهم، إلا أنه لا تزال ثمة أدلة جوهرية تفيد أن الأطراف تواصل احتجاز أسرى لم تسجلهم لجنة الصليب الأحمر الدولية.

التعاون مع الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وسائر المنظمات الدولية

٩ - تواصل قوة التنفيذ، في حدود قدراتها، ورهنا بإنجاز مهمتها العسكرية الأساسية، تنمية ما تقدمه من دعم لتنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق السلام، بما في ذلك توفير بيئة آمنة تستطيع المنظمات المدنية العمل فيها. وتقوم قوة التنفيذ حاليا بتقديم الدعم ذي الأولوية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا استعدادا للانتخابات التي ستُجرى في ١٤ أيلول/سبتمبر، لا سيما في مجالات من قبيل التخطيط والسوقيات والاتصالات. وستعمل القوة أيضا بشكل وثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، والأطراف لتوفير بيئة آمنة للانتخابات، ويشمل ذلك تركيز القوات في المناطق التي يحتمل أن تحدث فيها مواجهات. وتعمل القوة أيضا مع مكتب الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتحديد الطريقة التي يمكن أن تسهم بها على أفضل نحو في إنشاء مؤسسات مشتركة في أعقاب الانتخابات.

١٠ - وتواصل القوة العمل بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما تبذله من جهود لتشجيع عودة اللاجئين والمشردين الى ديارهم. وفيما يتعلق بالعودة الى مناطق الأغلبيات التي ينتمي إليها العائدون، تتعاون قوة التنفيذ مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تركز حاليا أنشطتها على المناطق المستهدفة البالغ عددها ٢٣ منطقة. أما بالنسبة للعودة الى مناطق الأقليات التي ينتمي إليها العائدون. فتقدم القوة الدعم للمفوضية وقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة في تيسير نقل المجموعات عبر الخط الحدودي المشترك بين الكيانات، وتقدم الدعم، حسب الاقتضاء، لخطوط الحافلات المشتركة بين الكيانات وهي الخطوط التي تنظمها المفوضية.

١١ - وتواصل القوة التنفيذية تقاسم المعلومات مع الممثل الشخصي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اللواء فيغليك إيدي دعما لما يبذله من جهود بشأن تنفيذ الاتفاق المتعلق بمراقبة الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي. وتتقاسم قوة التنفيذ، بصفة خاصة، جميع البيانات الموثوقة التي تحصل عليها بشأن عمليات حيازة الأسلحة داخل البوسنة والهرسك بغية تشجيع تنفيذ هذا الاتفاق على نحو فعال.

١٢ - وتواصل قوة التنفيذ دعم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وذلك بصفة خاصة عن طريقة مراقبة المواقع التي منحتها المحكمة مركز الأولوية والمدعى أنها مقابر جماعية، مراقبة جوية وأرضية شاملة. وتواصل قوة التنفيذ أيضا توفير الأمن والدعم السوقي لأفرقة المحكمة التي تقوم بالتحقيق في المواقع المدعى أنها مقابر جماعية في منطقة سربرنيتسا.

- - - - -